Children's
Environmental
Rights Initiative

التقصير:
سد فجوة التمويل المناخي
خدمةً للأطفال

capita

unicef
for every child

Save the Children

PLAN INTERNATIONAL

الملخص التنفيذي

يكتسب تمويل المناخ أهميته باعتباره مفتاح تحقيق نقلة نوعية في العمل المناخي اللازم لتحقيق مستهدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية وحماية المجتمعات من آثار تغيّر المناخ، غير أن التعهدات بتمويل العمل المناخي ما تزال غير محققة وغير كافية على الإطلاق، سيما لتمكين التكيّف.

وللاستثمارات العاجلة والفعّالة أهمية خاصة للأطفال (أي شخص دون 18 عامًا) المعرضين بشكل كبير لآثار تغيّر المناخ قصيرة وطويلة الأجل. وبحسب اليونيسف، فإن نحو مليار طفل معرضون بشدة لآثار أزمة المناخ، وتساهم طبيعة الأطفال الفريدة وخصائصهم السلوكية واحتياجاتهم التنموية، سيما بين الولادة وسن الخامسة، في جعلهم أكثر عرضة وضعفًا للآثار المختلفة، مثل شح المياه والطعام، والأمراض المنقولة بالمياه والنواقل المختلفة، والصدمات النفسية والبدنية المرتبطة بالطقس القاسي والعمليات بطيئة الظهور. وتؤدي تأثيرات تغيّر المناخ أيضًا إلى تعطيل حصول الأطفال على الخدمات الاجتماعية الأساسية لنموهم ورعايتهم، كالتعليم والصحة والماء الصالح للشرب والصرف الصحي والنظافة الشخصية، وخدمات حماية الأطفال والحماية الاجتماعية، وغير ذلك. وتساهم الكوارث المرتبطة بالمناخ كذلك في زيادة حالات عمالة الأطفال وزواج الأطفال والهجرة القسرية وتعرض الأطفال لخطر الاتجار بالبشر والعنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن الاعتداء والاستغلال. ومع وقوع هذه الآثار اليوم، ستتحمل أجيال الأطفال اليوم وفي المستقبل وطأة التبعات المتصاعدة لأزمة المناخ طوال حياتهم.

ولا تؤثر هذه التحديات في جميع الأطفال بالقدر ذاته، فالمرونة في مواجهة تبعات تغيّر المناخ محكومة بالعديد من المحددات. ورغم أن مساهمة الأطفال في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل هو الأقل في أزمة المناخ، إلا أنهم يتحملون وطأة الخسائر والأضرار ذات الصلة. وتزداد حدة هذه الآثار بشكل خاص على الفتيات وفئات الأطفال الأخرى الذين يعانون من التمييز وعدم المساواة لوجود العديد من العوامل المختلفة والمتشابكة.

وفي الوقت ذاته، لم يرضَ الأطفال أن يكونوا ضحية فقط، حيث يساهمون مساهمة كبيرة في العمل المناخي داخل مجتمعاتهم ودولهم والعالم، خصوصًا وأن حقهم في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم معترف به بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ولكن، نادرًا ما تُسمع أصوات الأطفال ووجهات نظرهم أو تؤخذ بالاعتبار عند اتخاذ القرارات التي تشكل مستقبلهم بشكل أساسي. ولذلك، من الضروري دعمهم في نشاطهم وإبداعهم في العمل المناخي ودعوتهم للعدالة المناخية بما يشمل تخصيص جزء من التمويل المناخي للتعليم وتوفير المعلومات المناسبة للأطفال، والمشاركة في صنع القرار حول التغيّر المناخي على جميع المستويات.

وتظهر الأدلة العالمية أن الإنفاق العام على الأطفال استثمار واعد يبني رأس المال البشري، ولا تقتصر فائدته على الأطفال فحسب، بل على مجتمعاتهم ودولهم بشكل أوسع أيضًا؛ إذ تؤدي الاستثمارات في الأطفال إلى زيادة الدخل وتساهم في التنمية المستدامة وتماسك المجتمعات. ونظرًا لأن العديد من الدول التي تعاني من أسوأ تبعات تغيّر المناخ هي الأفقر والأفتى سكانيًا، يمكن أن يؤدي توجيه تمويل المناخ نحو الأطفال دورًا مهمًا في تعزيز المساواة بين الأجيال والعدالة المناخية. وبخلاف ذلك، يُضعف التمويل والعمل المناخي الذي يتغاضى عن حقوق الأطفال من كفاءة تدابير الاستجابة للتغيّر المناخي، ويضع المخرجات الاجتماعية على المحك، ويعزز أوجه اللامساواة، مما يؤدي دون قصد إلى إلحاق الضرر بالأطفال وأسرهم بدلاً من حمايتهم.

ورغم كل الحجج المقنعة المحفزة على العمل، تشير التحليلات المنبثقة عن هذه الدراسة إلى أن جهود الاستجابة لاحتياجات الأطفال المتزايدة ووجهات نظرهم المتميزة ذات الصلة بالتمويل المناخي الدولي ما تزال في مراحل مبكرة. تقدم هذه الدراسة أول مراجعة للتمويل المناخي الدولي محورها الأطفال، تسلط الضوء على جميع المشاريع والبرامج المعتمدة التي تحظى بتمويل من العديد من الصناديق المناخية الرئيسية متعددة الأطراف (MFCs) التي تخدم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاقية باريس، وهي: صندوق التكيّف (AF)، وصندوق المناخ الأخضر (GCF)، وصندوق الدول الأقل نموًا (LDCF) الذي يتولى إدارته المرفق العالمي للبيئة (GEF)، والصندوق الخاص بالتغيّر المناخي (SCCF).

وفي المجمل، خضع 591 مشروعًا مقترحًا للتقييم، بما يغطي فترة 17 عامًا ممتدة من 2006 إلى أذار/مارس 2023، [1] وجرى تحليل هذه المشاريع المقترحة وفق 17 مؤشرًا، تمت صياغتها لاختبار القدرة على الاستجابة لاحتياجات الأطفال بناء على التعريف التالي:

يدعم تمويل المناخ الذي يستجيب لاحتياجات الأطفال كل التدخلات التي تحمي حقوق الأطفال مهما كانت خلفياتهم، وبما يشمل:

- معالجة مدى تأثّر الأطفال المتمايز والمتزايد بتغيّر المناخ، وأهمية الخدمات الاجتماعية الأساسية الأكثر حيوية لبقائهم على قيد الحياة ولنموهم ولصحتهم.
- تمكين الأطفال بمختلف خلفياتهم ليصبحوا وكلاء للتغيير، وتيسير مشاركتهم الهادفة.

[1] لم يخضع تقييم تنفيذ المشاريع لنطاق الدراسة، وقد تكون بعض المشاريع أكثر أو أقل قدرة على الاستجابة لاحتياجات الأطفال عمليًا مقارنة بما يمكن تحديده من خلال تحليل المشاريع المقترحة فحسب.

وتسعى الدراسة إلى تصنيف النتائج إلى قسمين: الأطفال واليافعون، مع التأكيد على أن هاتين الفئتين تشتركان في العديد من الاهتمامات ووجهات النظر، ومع ذلك فإن التركيز على الشباب قد يكون غير كافٍ في تمثيل وجهات نظر الأطفال المختلفة، والاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة، والوفاء بحقوقهم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

النتائج واضحة وضوح الشمس، فطوال الفترة التي يشملها الاستعراض:

- **يمكن تصنيف 2.4% فقط من التمويل المناخي المتأتي من أبرز صناديق المناخ متعددة الأطراف – بمتوسط تراكمي يبلغ 1.2 مليار دولار، أو 70.6 مليون دولار سنويًا (0.03 دولار لكل فرد) – ضمن المشاريع الداعمة التي تتضمن أنشطة تستجيب لاحتياجات الأطفال،** وتشكل هذه المشاريع 5% من جميع مشاريع صندوق المناخ متعدد الأطراف التي خضعت للمراجعة. وحتى هذه الأرقام تزيد من تمثيل نسبة التمويل الموجهة نحو التدخلات التي تسعى إلى الاستجابة لاحتياجات الأطفال، نظرًا لأن أنشطة المشاريع الموجهة أو المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالأطفال لا تحقق سوى هدف هامشي، بدلاً من تمكين مبدأ أو هدف أساسي، من أهداف وأنشطة المشروع في جلّ الحالات. ولا شك أن عدم وجود مؤشر للأطفال يستخدم في تقييم مساهمة تمويل المناخ المتوقعة في مخرجات أنشطة الاستجابة للأطفال يقوّض الجهود المبذولة لاستخلاص نتائج أكثر تفصيلاً.

- **عند البحث في حالة الأطفال، نجد أنه يتم التعامل معهم عمومًا على أنهم مجموعة ضعيفة، لا أنهم جهات معنية فاعلة أو عملاء للتغيير.** علاوة على ذلك، نادرًا ما تعالج المشاريع المخاطر والتحديات المتزايدة التي تواجهها مجموعات معيّنة من الأطفال الذين يعانون من أشكال متقاطعة من التمييز وعدم المساواة، بما في ذلك الفتيات (يتم البحث فيها بوضوح وبصورة هادفة في أقل من 4% من المشاريع).

- **تتضمن 35% من المشاريع تدخلات لتعزيز القدرة على التكيّف مع المناخ والتعافي من الكوارث المرتبطة بالخدمات الاجتماعية الأساسية المتوقع أن تحقق فائدة مباشرة للأطفال.** ومع ذلك، تفشل هذه المشاريع في معظم الحالات في إشراك الأطفال ومراعاة احتياجاتهم بوضوح، ولا تشكل هذه التدخلات القطاعية سوى عنصر ثانوي من أنشطة المشروع العامة، لذلك فهي محدودة الميزانية.

- **مشروع واحد فقط يجعل التعليم هدفًا رئيسيًا، غير أن التدخلات التعليمية المتوقع أن تصل إلى الأطفال وتشركهم مشمولة في 13% من مشاريع صندوق المناخ متعدد الأطراف،** ومما يبعث على القلق ألا تُمنح الأولوية للمشاريع التي تدمج أنشطة تلبي احتياجات الأطفال الصحية (0.7% من المشاريع التي تشكل 2% من إنفاق الصندوق) وتدخلات الحماية الاجتماعية (0.8% من المشاريع التي تشكل 0.3% من إنفاق الصندوق)، الأمر الذي يستدعي الاهتمام العاجل فيها.

- **من النادر جدًا (في 1% فقط من المشاريع) أن يتم توقع مشاركة الأطفال في إطار تصميم المشروع نفسه و/أو مراقبته،** حيث تضم 12% من مشاريع جميع صناديق المناخ متعددة الأطراف تدخلات تدعم مشاركة الأطفال وتمثيلهم.

تسلط هذه النتائج هذا التقرير الضوء على إهمال الأطفال الشديد والمستمر في التمويل المناخي الدولي، وتشكل الدراسة فرصة لطرح أمثلة على بعض الممارسات الجيدة ذات الصلة، وتبحث في السياسات والاستراتيجيات الأساسية لصناديق المناخ متعددة الأطراف من منظور حقوق الطفل.

وفي الوقت الذي تتسارع فيه النقاشات حول الإصلاحات المقترحة في البنية المالية الدولية، وتبحث اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في هدف جديد حول تمويل المناخ وتصميم صندوق للخسائر والأضرار، وتدعو هذه الدراسة بوضوح صناديق المناخ متعددة الأطراف وجميع الجهات الفاعلة الثنائية ومتعددة الأطراف المعنية بتمويل المناخ إلى سد فجوة تمويل المناخ عاجلاً بما يحقق مصلحة الأطفال.

أبرز التوصيات

1) توسيع نطاق التمويل المناخي الذي يستجيب لاحتياجات الأطفال من الجنسين

يتعيّن على الدول:

- العمل عاجلاً على **سد فجوة التكيّف وتوفير الأموال اللازمة لتعويض الخسائر والأضرار** من خلال إيجاد مصادر جديدة وإضافية للتمويل المناخي الموجه للمساعدات الإنمائية الرسمية، مع وضع الأطفال والخدمات الاجتماعية التي تهمهم في مقدمة هذه الجهود، والتركيز بشكل رئيسي على الوصول إلى الفتيات والأطفال الأكثر عرضة للخطر. وينبغي توفير تمويل المناخ **على شكل منح في المقام الأول**، سيما لتمكين التكيّف وتعويض الخسائر والأضرار.

- تقديم الدعم لهدف كمي جماعي جديد واعد يلبّي احتياجات الأطفال من الجنسين وذي صلة بتمويل المناخ وصندوق تعويض الخسائر والأضرار، ويدمج **نوافذ تمويل محددة مخصصة لتحقيق مخرجات تستجيب لهذه الاحتياجات** على المستوى المطلوب.

- منح الأولوية **للاستثمارات التي تعزز القدرة على التكيّف مع المناخ في الخدمات الاجتماعية التي تهم الأطفال من خلال تدخلات مخصصة للاستجابة لاحتياجات الطفل**، بما في ذلك التعليم والصحة والطعام والغذاء والطاقة النظيفة والماء والصرف الصحي والنظافة الشخصية وخدمات حماية الأطفال والحماية الاجتماعية ومن خلال الحد من المخاطر المرتبطة بالكوارث.

- دمج **مشاركة الأطفال الهادفة بمختلف خلفياتهم** في عمليات صنع القرار المتعلق بتمويل المناخ على جميع المستويات، وفي جميع مراحل دورة المشروع.

2) دعم نُهج الاستجابة لاحتياجات الأطفال في السياسات والاستراتيجيات والخطط والتوجيهات المخصصة لتمويل المناخ

وهنا، يتعيّن على جميع الجهات الفاعلة في تمويل المناخ:

- **مراجعة وتحديث السياسات والاستراتيجيات والخطط والتوجيهات المؤسسية الاستراتيجية الرئيسية** لدمج الأهداف المرتبطة بالاستجابة لاحتياجات الأطفال، والمؤشرات ذات الصلة، ومتطلبات الإبلاغ والحماية بوضوح في جميع مستويات دورة المشاريع.

- **استحداث مؤشر للأطفال** يقيّم مساهمة مخرجات الأنشطة المختلفة وفق مجموعة من المعايير المستجيبة للأطفال، وذلك للوصول إلى تقديرات أكثر دقة لمساهمة تمويل المناخ في نتائج العمل على تلبية احتياجات الأطفال.

- **استحداث وتعديل سياسات مخصصة** معنية بالأطفال والخدمات الاجتماعية التي تهمهم، إلى جانب توجيهات داعمة لجعل الاستجابة لاحتياجات الأطفال عنصرًا رئيسيًا في تمويل المناخ.

- اشتراط إجراء تقييمات للأثر البيئي والاجتماعي لإدراج **تقييم الأثر على حقوق الطفل**، وذلك بتصنيف البيانات حسب العمر والجنس، وتحليل احتياجات الأطفال والتحديات المختلفة التي تواجههم، على اختلافها وتزايدها. ولا بد من إجراء تقييمات الأثر على حقوق الأطفال في مرحلة مبكرة، التي يمكن أن تكون قائمة بحد ذاتها أو مدمجة مع التقييمات الجنسانية، على أن تشمل وجهات نظر الأطفال والخبراء المتخصصين بحقوق الطفل.

- **التواصل مع الأطفال والمتخصصين بحقوق الطفل والتنوع الاجتماعي** ومنظمات المجتمع المدني باعتبارهم جهات معنية رئيسية في المشاورات المنعقدة لتصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والتوجيهات المؤسسية، بما في ذلك من خلال التمثيل المنظم في هيئات الحوكمة.

- يتعيّن على الدول بشكل خاص **أن تضمن أن تكون السياسات والخطط الوطنية الرئيسية مستجيبة لاحتياجات الأطفال ومراعية للاعتبارات الجنسانية**، وبما يشمل المساهمات المقررة وطنيًا، وخطط التكيّف الوطنية.

- يتعيّن على صناديق المناخ متعددة الأطراف على وجه الخصوص أن تطلب من الجهات المعتمدة والشركاء التنفيذيين **ضم ممثلين عن الأطفال** في الاستشارات المحلية والوطنية المنعقدة مع الجهات المعنية حول المشاريع المقترحة.

3) تعزيز قدرات التمويل المناخي المستجيب لاحتياجات الأطفال، وتحسين التنسيق والشراكة

يتعيّن على صناديق المناخ متعددة الأطراف وممولي العمل المناخي:

- **تقوية مبادرات بناء القدرات وتبادل المعرفة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية** لتحسين فهم ماهية العمل المناخي والتمويل المستجيب لاحتياجات الأطفال، وذلك على مستوى الحكومات وموظفي الجهات والمؤسسات المعنية بتمويل العمل المناخي، بما في ذلك الجهات المعتمدة والشركاء التنفيذيين، وغيرهم من الجهات المعنية ذات الصلة.

- **استحداث أدوات لبناء القدرات** لدى الجهات المعتمدة والشركاء التنفيذيين والجهات المعنية الأخرى، بالتعاون مع الأطفال والشباب وخبراء حقوق الطفل، ومن ذلك التدريب على حقوق الأطفال وتصميم المشاريع التي تستجيب لاحتياجاتهم، ووضع قائمة لاستخدامها في جميع مراحل دورة المشروع بما يضمن أن تلبي جميع المشاريع احتياجات الأطفال في جميع مراحلها.

- **إقامة شراكات** مع المنظمات التي تتمتع بخبرة في حقوق الطفل أو تعمل في هذا المجال ويمكنها أن تكون ضمن الجهات المعتمدة أو الشركاء التنفيذيين، أو الحلفاء الاستراتيجيين، أو الوسطاء.

- **تشجيع التنسيق داخل الدولة** بين الجهات المعتمدة، والشركاء التنفيذيين، والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، وبما يشمل الشراكات مع وزارات الصحة والتعليم وغيرها ممن يُعنى بالأطفال والمساواة بين الجنسين، وذلك بما يضمن مشاركتهم في تصميم المشاريع المقترحة وتنفيذها.

- **توثيق أمثلة على الممارسة الجيدة** في مشاريع وبرامج الاستجابة لاحتياجات الأطفال، فضلاً عن الدروس المفيدة في بناء الأدلة وتعزيز مجتمع الممارسة العالمي.

تواصلوا مع CERI

www.ceri-coalition.org

CERI_coalition@

حزيران/يونيو 2023